

# الأسمك



## القطاع السمكي في دائرة الخطر!!

القطاع السمكي من القطاعات الواعدة التي يعول عليه المساهمة في تحريك الاقتصاد الوطني المعتمد على النفط الذي بدأ يتراجع إنتاجه بشكل كبير وهو ما يفرض على الحكومة العمل على تنمية القطاعات غير النفطية وفي مقدمة هذه القطاعات الأسماك للبحث عن مصادر بديلة لموارد الخزينات العامة وتحريك عجلة التنمية غير أن واقع الحال يشير إلى عدم قدرة هذا القطاع في وضعه الراهن على تحقيق مالهوأمسولمنه.

■ الثورة الاقتصادي/ عبدالله الخولاني

\* على الرغم من أن التقديرات تشير إلى وجود مخزون سمكي كبير يمكن أن يكون رافدا مهما ورئيسيا للاقتصاد الوطني.. فإن غياب المنظمة الإدارية والتنظيمية المتكاملة المصحوبة برؤية شاملة ومتماثلة للتعامل مع هذا القطاع من منطلق مكانته في الإطار العام للاقتصاد القومي للبلد، قد أدى خلال السنوات الماضية إلى شح موارث الاصطياد الجائر والحرف العشوائي لسفن الاصطياد التجاري والصناعي، والعبث بهذه الثروة خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى جرف المرامي الخاصة بالصيد وتدمير الشعب المرجانية وبالتالي هجرة الأسماك إلى دول أخرى.

### شريط ساحلي

\* تمتلك اليمن شريطا ساحليا يزرخ بالثروة السمكية والأحياء المائية المتجددة وعالية الجودة كالبحار والشروخ الجبري. وبحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقدر القدرة الإنتاجية لهذه السواحل بحوالي 400-350 ألف طن سنويا، في حين لا يتجاوز الاستغلال الفعلي حوالي 200 ألف طن، وبالتالي يوفر فرصا استثمارية متعددة سواء في اصطياد الأسماك فهناك إمكانية لزيادة الاصطياد بحوالي 110-60 ألف طن، أو في تسويقها وتصديرها أو في الصناعات الأمامية والخلفية من الاستثمارات في مجال التخزين والتبريد والتعليب وصناعة السفن والقوارب وشباك الصيد.

ويرجع تواضع معدل النمو أساسا إلى النمو السلبي للإنتاج في كل من أسماك السطح والأحياء البحرية الأخرى بنحو 0.4%، و3.1% على التوالي، في حين نمت إنتاج أسماك الأعماق بمعدل مرتفع جدا يقدر بنحو 80% تقريبا. على أن انخفاض كمية الإنتاج السمكية قد يعود في جانب منه إلى اقتران تدفق البيانات وقتها وتحويلها بألية تحصيل إيرادات الدولة من المنتجات السمكية الأمر الذي يدفع الجهات المصدرية إلى تخفيض أرقام الإنتاج السمكي المصحح عنها.

ومع ذلك فإن مساهمة قطاع الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال متدنية، إذ لم تتجاوز 1.3% الأمر الذي يطرح كثيرا من التساؤلات حول مدى قدرة هذا القطاع على لعب دور رئيسي في حفز النمو الاقتصادي والمساهمة في التشغيل وتخفيف من الفقر خلال السنوات المقبلة.

تمتلك اليمن شريطا ساحليا يمتد طوله حوالي 2500 كيلو متر يشرف على 9 محافظات ساحلية منها 3 محافظات على سواحل البحر الأحمر، وهي: حجة، الحديدة، وتنعز، و6 على سواحل خليج عدن والبحر العربي، وهي: لحج، عدن، أبين، شبوة، حضرموت، والمهرة، كما تمتلك اليمن أكثر من 150 جزيرة معظمها في البحر الأحمر، وهذا التنوع في الشواطئ اليمينية وكذا شطآن الجزر جعل الثروة السمكية اليمينية متنوعة في بيئتها ومعيشتها من أسماك سطحية وقاعية.

### مخزون

\* وتشير نتائج الدراسات والأبحاث السمكية إلى أن البحار اليمينية تحوي ما بين 350 و400 نوع من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى، غير أن الأنواع المستغلة منها لا تتجاوز 60 نوعا تمثل 15% و17% فقط من إجمالي أنواع

صادرات 2600 كيلو متر لا تتجاوز 1% من الناتج القومي

## العبث يستنزف ثروة هائلة!!

تشعر بأسى شديد وأنت تتجول في منشأة حكومية ريفية مثل وزارة الثروة السمكية وتجدها شاحبة شبه فارغة إلا من موظفين محدودين أنهكتهم كما يبدو وضعية وزارتهم ووجهها الشاحب.

لكن هذه الوضعية تعكس صورة طبيعية لقطاع أنهكه العبث والفوضى المترامية من سنوات طويلة، وإدارة ضعيفة تعيق تنميته ولا تستطيع الحد من مافيا تلتهم ثروته الهائلة وتستنزف موارد قطاع يعول عليه كثيرا في البنيان الاقتصادي ورافد أساسي للتنمية وأحد أهم الموارد السيادية التي يمكن أن توسع هيكل الاقتصاد الوطني. ولا يزال المخزون السمكي لدينا مهول، بينما المنتجات الصالحة للتصدير لا تتعدى الـ 20%، والأهم كذلك في صادرات ومنتجات 2600 كيلو متر لا تتجاوز مساهمتها في الناتج القومي المحلي 1%.

■ تحقيق / محمد راجح

بحسب خبراء ومسؤولين وعاملين في القطاع السمكي فإن اليمن تمتلك ثروة سمكية هائلة لكنها مهددة ويتم العبث بها، بالإضافة إلى ضعف إدارة هذا القطاع يمثل عائقا رئيسيا لتنميته وسبب في استنزاف موارده.

مؤكدين ضعف مساهمة القطاع السمكي في التنمية الاقتصادية، حيث لا تتجاوز مساهمته أكثر من 1% من الناتج القومي ولهذا فإن الوقت قد حان لتلتفت الدولة لهذا القطاع الواعد.

كما لا يوجد حتى الآن رؤية واضحة لتوظيف القطاع السمكي بشكل أمثل في المنظمة الاقتصادية ولم نر خلال السنوات الماضية سياسات واضحة وجادة وممنهجة تخدم هذا القطاع.

ويشير تقرير رسمي في هذا الصدد إلى معاناة القطاع السمكي من المشاكل والمعوقات منها عدم معرفة الجهات المختصة كم لدينا من مخزون سمكي بالإضافة إلى أن المنتجات الصالحة للتصدير لا تتجاوز الـ 20% نتيجة غياب أنظمة لضبط الجودة وكذا عملية الاصطياد التي تتم بطرق بدائية قديمة منذ أكثر من 50 عاما.

كما لا يوجد حتى الآن رؤية واضحة لتوظيف القطاع السمكي بشكل أمثل في المنظمة الاقتصادية ولم نر خلال السنوات الماضية سياسات واضحة وجادة وممنهجة تخدم هذا القطاع.

ويشير تقرير رسمي في هذا الصدد إلى معاناة القطاع السمكي من المشاكل والمعوقات منها عدم معرفة الجهات المختصة كم لدينا من مخزون سمكي بالإضافة إلى أن المنتجات الصالحة للتصدير لا تتجاوز الـ 20% نتيجة غياب أنظمة لضبط الجودة وكذا عملية الاصطياد التي تتم بطرق بدائية قديمة منذ أكثر من 50 عاما.

### ضعف

لا يمثل القطاع السمكي أكثر من 1% من الناتج القومي، حيث لا توجد رؤية واضحة في توظيف القطاع السمكي بشكل أمثل في المنظمة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب بحسب خبراء لمراجعة السياسات الحكومية الاقتصادية والتنموية والقطاعية.

ويرى خبراء أن عملية الهدر فيها لغط كبير لأن اليمن لا تزال تنتج نسبة ضئيلة من الثروة الموجودة حاليا، مثلا اليمن تنتج فقط 20% مما تنتجه بلدان مثل المغرب أو موريتانيا، كما أن القطاع السمكي في بلادنا مع الأسف الشديد لم تلقت إليه الدولة على الإطلاق ليكون قطاعا فاعلا ومؤثرا في منظومة الاقتصاد اليمني.

ويؤكد الباحث الاقتصادي فضل الماوري أن السبب في ذلك عدم الاعتراف بأهمية القطاع السمكي، حيث لا يوجد قراءة للمخزون السمكي منذ 30 عاما، ولم يتم تخصيص إمكانيات حكومية لدراسة المخزون ومعرفة كم لدينا من هذه الثروة، لأنه لا يمكن وضع خطط النهوض الاقتصادي بهذا القطاع

ويرى الأمين العام للجمعية اليمنية لمصدري الأسماك على الحبيشي أن الاقتصاد الوطني يعاني في الوقت الراهن نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد، ولا يزال هناك حاجة ملحة لإجراء تغييرات متعددة في البنية الاقتصادية وتعديل القوانين لرفع وتيرة الأعمال.

ويؤكد على ضرورة وضع سياسات وخطط وبرامج واضحة، ولابد أن تقرب الدولة من هذا القطاع حيث لا يعقل أن تظل صادراتنا لـ 2600 كيلو متر عند 1% من الناتج القومي لأن السبب في ذلك عدم الاعتراف بأهمية القطاع السمكي.

هذا القطاع ولذي أهمية اقتصادية ذات إيجابيات عديدة أهمها ضعف إدارة هذا القطاع والتي تعد من أهم المشكلات والتحديات التي تعيق تنميته واستنزاف موارده. بالإضافة إلى استنزاف موارده هذا القطاع بسبب الاصطياد غير القانوني وضعف البنية التحتية للأنشطة السمكية من موانئ صيد ومراكز إنزال ومواقع حراج وكذا شح المعلومات حول الموارد السمكية، وخاصة الأحياء البحرية ذات القيمة الاقتصادية العالية كالبحار والشروخ والجبري وغيرها، وضعف فعالية القطاع الخاص في مختلف أنشطة القطاع السمكي الإنتاجية والخمينة.

ويؤكد الحبيشي أهمية وضع استراتيجيات لتنمية هذا القطاع وتحقيق نمو مستدام من خلال زيادة الإنتاج مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية وتنميتها وتعزيز مساهمة القطاع في

ويرى خبراء اقتصاد أهمية تقوية أطر الشراكة مع القطاع الخاص وإعداد فرص مؤهلة ومهياة للاستغلال الاستثماري بشكل أمثل في القطاع السمكي والاستفادة من التجارب الناجحة للدول ذات الموارد السمكية.

ويرى خبراء اقتصاد أهمية تقوية أطر الشراكة مع القطاع الخاص وإعداد فرص مؤهلة ومهياة للاستغلال الاستثماري بشكل أمثل في القطاع السمكي والاستفادة من التجارب الناجحة للدول ذات الموارد السمكية.

ويرى خبراء اقتصاد أهمية تقوية أطر الشراكة مع القطاع الخاص وإعداد فرص مؤهلة ومهياة للاستغلال الاستثماري بشكل أمثل في القطاع السمكي والاستفادة من التجارب الناجحة للدول ذات الموارد السمكية.

ويرى خبراء اقتصاد أهمية تقوية أطر الشراكة مع القطاع الخاص وإعداد فرص مؤهلة ومهياة للاستغلال الاستثماري بشكل أمثل في القطاع السمكي والاستفادة من التجارب الناجحة للدول ذات الموارد السمكية.



الأسماك إلى الأسواق الخارجية من خلال تطبيق الأنظمة المتطورة في التعامل مع المنتجات السمكية، وذلك في ضوء التطور الذي شهدته المنشآت السمكية خلال العقدين الماضيين وارتفاع السعة التخزينية للأسماك من 7 آلاف طن خلال التسعينات لتصل إلى 47 ألف طن على امتداد الساحل اليمني.

كما وصلت الطاقة التجميدية للأسماك إلى ألف و213 طن يوميا مقارنة بـ 130 طن في اليوم خلال التسعينيات، وارتفع عدد معامل تحضير الأسماك إلى 49 معملا وثلاثة مصانع للتعليب مقارنة بمصنع واحد عام 1990، حيث أن عدد العاملين في تلك المنشآت يتجاوز حاليا 4 آلاف و500 عامل وعاملة.

### التشغيل

\* يعتبر قطاع الأسماك من أهم القطاعات الاقتصادية المشغلة للعمالة إذ يصل عدد الصيادين إلى ما يقرب من 65 ألف شخص، فيما تمثل الأنشطة السمكية الأخرى المتعلقة بانزال وتداول وتسويق المنتجات والصناعات ومدخلات الإنتاج السمكي ومخرجاته مجالاً خصبا لتوفير فرص العمل بشكل مستمر.

### الرفع

\* وتتركز الجهود الحكومية خلال الفترة الراهنة على تشجيع الاستثمارات السمكية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتفعيل مساهمة القطاع السمكي في الاقتصاد الوطني وتأمين الغذاء للسكان وخلق فرص عمل جديدة والحرص على زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات السمكية. وقد أسهمت الجهود التي قامت بها وزارة الثروة السمكية لتشجيع نمو الصادرات السمكية وفتح أسواق جديدة لها في زيادة الطلب على الأسماك اليمينية في أسواق عالمية عديدة.

وتشير تقارير اقتصادية عربية إلى أن اليمن يحتل المرتبة الرابعة من حيث إجمالي الإنتاج بالطن المتري بين الدول العربية المنتجة للأسماك بعد المغرب وموريتانيا ومصر والمرتبة الأولى بين الدول العربية المنتجة للشروخ الصخري. وتبين أن اليمن يساهم بنسبة 12% من إجمالي إنتاج الوطن العربي من المصائد الطبيعية والمياه العذبة، بينما يعد اليمن من الدول الأولى عالميا في إنتاج وتصدير الحبار. وعلى رغم الإجراءات التي تتخذها الحكومة أنها اتخذتها بهذا الصدد مثل اتباع مبدأ الحيطة مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد السمكية والإدارة الرشيدة لها وذلك من خلال تشديد الرقابة على سفن الصيد التجاري والصناعي عبر تركيب أجهزة مراقبة عبر الأقمار الصناعية وذلك لمراقبة أنشطتها خلال الاصطياد، فإن معاناة القطاع السمكي من هذه الممارسات وهذه الأوضاع ما زالت مستمرة.

### صعوبات

\* يواجه قطاع الأسماك العديد من المعوقات التي تحد من نموه وتطوره لعل أهمها ضعف الأنشطة السمكية من موانئ صيد ومراكز إنزال ومواقع حراج وكذا شح المعلومات حول الموارد السمكية، وخاصة الأحياء البحرية ذات القيمة الاقتصادية العالية كالبحار والشروخ والجبري وغيرها، وضعف فعالية القطاع الخاص في مختلف أنشطة القطاع السمكي الإنتاجية والخمينة.

ويؤكد الحبيشي أهمية وضع استراتيجيات لتنمية هذا القطاع وتحقيق نمو مستدام من خلال زيادة الإنتاج مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية وتنميتها وتعزيز مساهمة القطاع في

ويرى خبراء اقتصاد أهمية تقوية أطر الشراكة مع القطاع الخاص وإعداد فرص مؤهلة ومهياة للاستغلال الاستثماري بشكل أمثل في القطاع السمكي والاستفادة من التجارب الناجحة للدول ذات الموارد السمكية.

ويرى خبراء اقتصاد أهمية تقوية أطر الشراكة مع القطاع الخاص وإعداد فرص مؤهلة ومهياة للاستغلال الاستثماري بشكل أمثل في القطاع السمكي والاستفادة من التجارب الناجحة للدول ذات الموارد السمكية.

ويرى خبراء اقتصاد أهمية تقوية أطر الشراكة مع القطاع الخاص وإعداد فرص مؤهلة ومهياة للاستغلال الاستثماري بشكل أمثل في القطاع السمكي والاستفادة من التجارب الناجحة للدول ذات الموارد السمكية.

ويرى خبراء اقتصاد أهمية تقوية أطر الشراكة مع القطاع الخاص وإعداد فرص مؤهلة ومهياة للاستغلال الاستثماري بشكل أمثل في القطاع السمكي والاستفادة من التجارب الناجحة للدول ذات الموارد السمكية.



بدون معرفة كم لدى البلد من مخزون لهذه الثروة، بالإضافة إلى ضعف بعض القوانين مثل قانون الصيد الذي لا يخدم وجود بيئة استثمارية ناجحة.

ويرى الماوري ضرورة أن تكون القيمة المضافة للقطاع السمكي بمعدل وسطي لا يقل عن 11.8%، وكذا رفع قدرات الصادرات السمكية بمعدل 9% والمساهمة في الأمن الغذائي من الاقتصاد والتنمية والقطاعية.

ويؤكد أهمية تأسيس إدارة كفاءة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لاختلاف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.

ويؤكد أهمية تأسيس إدارة كفاءة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لاختلاف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.

ويؤكد أهمية تأسيس إدارة كفاءة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لاختلاف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.

ويؤكد أهمية تأسيس إدارة كفاءة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لاختلاف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.

ويؤكد أهمية تأسيس إدارة كفاءة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لاختلاف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.

ويؤكد أهمية تأسيس إدارة كفاءة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لاختلاف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.

ويؤكد أهمية تأسيس إدارة كفاءة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لاختلاف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.

ويؤكد أهمية تأسيس إدارة كفاءة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لاختلاف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.